

محكمة لصحة الشعب:

مذكرة مفاهيمية

ج4،

2022-12-16م

الهدف

تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن محكمة الشعب المقترحة بشأن انتهاكات الشركات عبر الوطنية للحق في الصحة، و ستوجه عملية تطوير خارطة الطريق الأكثر تفصيلاً لتحقيق وتأمين و ضمان الحق العالمي في الصحة ضد انتهاك الشركات عبر الوطنية.

قد تمت المصادقة على المحكمة المقترحة من حيث المبدأ من قبل المجلس التوجيهي لحركة صحة الشعب، و لكن تنفيذها سيتطلب حماسة و طاقة الدوائر القطرية ل PHM و المجموعات المواضيعية و مجموعة واسعة من شركاء المجتمع المدني و الداعمين.

تهدف هذه مذكرة المفاهيم إلى تقديم السياق و الغرض و إطار التنفيذ الواسع بهدف دعوة مشاركة أوثق لدوائر أوسع من نشطاء PHM ، و مجموعة من الشركاء الذين نأمل أن ينضموا إلينا، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني الأخرى (من مجموعة واسعة من قطاعات السياسة) و الممارسين و الأكاديميين و داعمي التمويل و الأعضاء المحتملين للمحكمة.

السياق

يسير البشر و الكوكب على مسار كارثي يواجهان مزيجاً من الأزمات المتقاطعة: الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. حيث يتوزع الجوع و الفقر و المديونية و المرض الناجم عن هذه الأزمات بشكل غير عادل.

تلعب الرأسمالية عبر الوطنية - استخراج و استنزاف و إهانة العمال و المستهلكين و الطبيعة لتحقيق مكاسب الشركات - دوراً رئيسياً في نشأة هذه الأزمات، مدفوعة بالأرباح التي تجنيها نخبة عالمية صغيرة.

تلعب الشركات عبر الوطنية العملاقة (TNCs)، التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الدول الإمبريالية و المؤسسات المالية و يرهاها نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ و العسكرة المتزايدة، دوراً مركزياً في ديناميكيات الرأسمالية العالمية.

يشمل الحق في الصحة الحق في ظروف معيشية و بيئية يمكن أن تزدهر فيها الصحة و الرفاهية اليوم و للأجيال القادمة. كما يشمل الحق في رعاية صحية لائقة. إن المليارات من الناس محرومون من هذه الحقوق، من خلال السياسات و الممارسات المباشرة للشركات عبر الوطنية و من خلال الاستبعادات و التفاوتات الناتجة عن الرأسمالية عبر الوطنية و الإمبريالية. الأشخاص و المجتمعات الذين واجهوا تاريخياً القمع و التمييز، هم يواجهون وطأة هذا الاعتداء.

يتم التعرف على هذه الظروف من قبل العديد من الناس حول العالم. و قد تم الإشارة إليها في ميثاق الشعب للصحة، و في تصريحات صادرة عن العديد من الشبكات الأخرى. و قد تم تحليل قوى و ديناميكيات هذا النظام و مسارات التغيير عن كثب في المجلدات الستة لجلوبال هيلث ووتش التي قد نُشرت حتى الآن.

الأهداف المقترحة لمحكمة صحة الشعب

تختص محكمة صحة الشعب بما يلي:

- كشف الدور الذي تلعبه الشركات العملاقة في خلق اعتلال الصحة، وإقامة الحواجز أمام الرعاية الصحية اللائقة، وتعزيز السياسات والممارسات التي تدمر رفاهنا المشترك، والوثام البيئي، والحقوق الاجتماعية والمادية للأجيال الحالية والمقبلة ("buen vivir")؛
- فضح الأفكار والمعايير والأنظمة والهيكل التي تميز سلطة الشركات على رفاهية الناس والكوكب؛
- قيادة برنامج التوثيق والتحليل والعمل لتحقيق وتأمين و ضمان حق الناس في الصحة ضد عمليات النهب التي تمارسها الشركات عبر الوطنية والحكومات والوكالات الدولية التي تحميهم؛
- بناء القدرات وتقاسم الموارد والدروس للتعبئة على جميع المستويات وعبر القطاعات من أجل:
 - تعزيز التنظيم الوطني للشركات عبر الوطنية،
 - تعزيز مواقف السياسة الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بالتنظيم الدولي للشركات عبر الوطنية والرأسمالية عبر الوطنية،
 - تعزيز مساءلة الوكالات المالية والتنظيمية الدولية، بما في ذلك مقاومة خصخصتها من خلال "شركات أصحاب المصلحة المتعددين بين العام والخاص"، و
 - تقوية القوات التي تعمل لهدم الإمبريالية وتنفيذ الأنظمة السياسية والاقتصادية والهيكل التي تدعم المساواة و buen vivir.

الأهداف التنفيذية

الإطلاق في PHA5. سيتم إطلاق محكمة صحة الشعب بشكل علني في الدورة الخامسة لجمعية صحة الشعب (PHA5) التي ستعقد في كولومبيا في الأسبوع الأول من ديسمبر، عام 2023م. في الفترة التي تسبق PHA5، سوف يتم تجميع شبكة من المنظمات التعاونية كمنظمين مشاركين / منتجين مشاركين وشركاء في PHT؛ وسوف يتم تعيين أعضاء المحكمة، وسوف يتم تحديد القواعد الأساسية لعمل المحكمة. وسوف يتم إطلاق المحكمة في PHA5. وكذلك سوف يتم تقديم لائحة الاتهام والرؤية للتغيير؛ وسوف يتم تطوير واعتماد برنامج أيضا لجمع الشهادات، والبحوث، والمقترحات، والعمل من أجل التغيير.

جمع الأدلة وبناء التحليل. خلال فترة عمل المحكمة، سيتم جمع أشكال متنوعة من الأدلة والشهادات وتقديمها إلى المحكمة. وستشمل هذه الأدلة انتهاكات الشركات للحق في الصحة، وأعمال الكيانات متعددة الأطراف التي تنشئ وتدافع عن المعايير السائدة، والأنظمة التي ترعى الشركات عبر الوطنية وتدافع عن إفلاتها من العقاب. سيتم أيضًا جمع الأدلة وتقديمها فيما يتعلق بالبدائل وأعمال المقاومة وردود المنظمات الشعبية.

وستكون مشاركة الدوائر الإقليمية والقطرية في PHM والمجموعات المواضيعية وشبكات المنتجين المساعدين لـ PHT والشركاء أمرًا بالغ الأهمية في هذه العمليات لجمع الأدلة وتحليلها. وسيتم استخدام الأدلة لبناء الحوار وتبادل التحليل وتنفيذ الإجراءات عبر مختلف البلدان والمناطق والشبكات والجهات الفاعلة.

النهب والتخريب. ستنظر المحكمة في الأدلة المتعلقة بعمليات النهب التي قامت بها الشركات عبر الوطنية في جميع القطاعات ولكن بشكل خاص في المستحضرات الصيدلانية والوقود الأحفوري والتعدين والأغذية والأسلحة والتكنولوجيا الإلكترونية والتمويل العالمي والرعاية الصحية. وستنظر المحكمة في الأدلة المتعلقة بالاستراتيجيات والتكتيكات التي تقوم الشركات عبر الوطنية باستخدامها، بالاشتراك مع القوى الإمبريالية والمؤسسات الخيرية الضخمة، لتهميش واستقطاب نظام الأمم المتحدة، ولتقويض سيادة دول الجنوب العالمي، ولإخضاع المجتمع المدني للأجندة النيوليبرالية. وسوف تنظر المحكمة في هيكل وعمليات الإدارة الاقتصادية العالمية التي تحمي إفلات الشركات عبر الوطنية من العقاب، بما في ذلك نشر القوة العسكرية والإجراءات القسرية من جانب واحد.

نضالات المقاومة. ستنظر المحكمة في الأدلة التي توثق ممرات المقاومة وصياغة، وتنفيذ بدائل للنظام الرأسمالي عبر الوطني القائم من قبل حكومات وشعوب الجنوب العالمي ومجموعة واسعة من الحركات الاجتماعية والسياسية على

مستوى العالم. ستشمل هذه النضالات مستويات مختلفة من المشاركة، و قطاعات صناعية مختلفة، و جوانب مختلفة من عولمة الشركات (بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، و الأنظمة التي تحكم التجارة العالمية، و الإنتاج العالمي، و تدفقات الاستثمار العالمية)، فضلا عن صياغة و تنفيذ الممارسات البديلة.

إجراءات التحقيق و التأمين و الضمان. ستقوم الشبكات والمنظمات المتعاونة في PHT (بما في ذلك الدوائر الإقليمية والقطرية والمجموعات المواضيعية التابعة ل PHM) بتنفيذ إجراءات التغيير وستقوم بتوثيق أنشطتها والنتائج التي تحققها وسيتم تقديم هذه الأفكار إلى المحكمة باعتبارها الدروس المستفادة من العمل لإثراء التحليل. والمزيد من الإجراءات بشأن النهب والتخريب والمقاومة والاقتراحات والبدائل.

التقرير المؤقت. في أواخر عام 2024م، سوف تصدر المحكمة تقريرًا مؤقتًا و سوف يتم تنظيم حدث رفيع المستوى لإطلاق تقريرها. سوف يلخص التقرير النتائج التي توصل إليها بشأن انتهاكات RTH و الاستراتيجيات و التكتيكات المستخدمة من قبل الشركات عبر الوطنية لمنع الدول القومية و وكالات الأمم المتحدة من الوفاء بالتزاماتهم بموجب RTH. و سوف يلخص النتائج التي توصل إليها حول الاستراتيجيات التي تم أو يمكن نشرها لتأمين و ضمان RTH في مواجهة الشركات و أنشطة الإمبراطورية. أخيرًا، سيصدر التقرير دعوة للعمل مؤكدًا بشكل خاص على أشكال العمل الواعدة للمناصرة و التعبئة الشعبية و خلق البدائل.

التقرير النهائي (أواخر عام 2026م). و سوف تقدم التقارير عن الجولات الأخرى لجمع الأدلة و التحليل و الدعوة و المشاركة و العمل و التعلم من العمل إلى المحكمة للنظر فيها و إدماجها في التقرير النهائي. ستنظم المحكمة مزيدًا من الحدث رفيع المستوى لإصدار تقريرها النهائي للتحليل و العمل من أجل تحقيق و تأمين و ضمان حق الناس في الصحة ضد عمليات النهب التي تمارسها الشركات عبر الوطنية و الحكومات و الوكالات الدولية التي تحميهم؛ مع دعوة نهائية للعمل.

المشاركة المستمرة و البناء. سوف تعتمد بناء PHT على التحليل والتنظيم و النضالات الجارية بالفعل على الشركات عبر الوطنية من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. و سوف تقوم العمليات و الأنشطة التي بدأت من قبل PHT بتغذية و دعم و تطوير هذا التنظيم و التحليل و العمل خارج الأطر الزمنية ل PHT.

التنفيذ

الخطة المفصلة لإنفاذ المحكمة تجري الآن بقيد التنفيذ. ستقترح خطة التنفيذ ما يلي:

- الهياكل المخصصة للإدارة و التنسيق بما في ذلك تحديد الأولويات و وفقًا لقدرات المنظمات المتعاونة ،
- برنامج للوصول إلى الدوائر الإقليمية و الوطنية ل PHM ، و غيرها من حركات و شبكات المجتمع المدني لتشجيع المشاركة، و الإبداع المشترك، و الأنشطة المحلية و الوطنية و الإقليمية و التبادل التي تعكس و تغذي العمل العالمي، في حدود القدرة و الفضاء السياسي ،
- الترتيبات لتجميع و إطلاق و دعم المحكمة ،
- ترتيبات للتنسيق بين تطوير المحكمة، و التخطيط لإطلاقها في PHA5، و التطوير و التنفيذ لعمليات PHT اللاحقة ،
- المبادئ التوجيهية و الترتيبات الخاصة لجمع و تحليل و توثيق الأدلة، و للبحث التشاركي الموجه للتوثيق

- و التقييم والتعلم من الإجراءات ، و
- النهج المنظم للتواصل والمشاركة والاتصالات.

سوف يتم النظر في أعباء العمل و الجداول الزمنية فيما يتعلق بكل مهمة من هذه المهام، ثم سوف يتم تجميعها معًا في الجداول الزمنية الموحدة، و مشروع ميزانية الإنفاق.